دور خطاب الكراهية السياسية على الاستقرار في السودان

حسن الساعوري
قسم العوم السياسية – كلية الدراسات الإقتصادية و الاجتماعية - جامعة النيلين - السودان.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى بيان خطاب الكراهية السياسية وأنواعه المختلفة ،ثم من بعد ذلك بيان مآلاته السلبية على الأوضاع السياسية في النظم الديمقراطية .أما مشكلة البحث فتتمثل في أن محاولة تنظيمه تتناقض مع حرية التعبير المنصوص عليها في القانون الدولى لحقوق الانسان .تعالج هذه الورقة محاولة تقديم حلاً يتجاوز فيه ذلك التناقض بقدر الامكان .وذلك عبر مناقشة الفرضية الأساسية القائلة بإمكانية تقنين الخطاب السياسى متى ماتعدت أخطاره الأمن القومى والنظام العام .وهنا يبرز التساؤل الرئيسى :كيف يمكن تقييد حرية التعبير السياسية وهى جزء من القانون الإنسانى الدولى ؟ إعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفى والقانونى والتاريخى والمقارن ،وهو المنهج التكاملى. يمكن استعراض هذا الموضوع بالنظر في عدد من المحاور المختلفة المرتبطة به , ألا وهي: أولاً التعريف بمفهوم خطاب الكراهية السياسية بدراسة أبعاده في النظم الديمقراطية . ثانياً , بيان التعامل مع قضاياه قانونياً . ثالثاً كيف تصرفت النظم الديمقراطية لمعالجة سلبيات متوقعه قد تتعدى على حقوق الانسان في القانون الدولي .رابعاً , وأخيراً أين موقع السودان من هذه القضية , وما هي أفاق الحلول الممكنة . واخيرا أشارت النتائج الى ضرورة تقنين حرية التعبير تحاشياً لخطاب الكراهية بشرط ان يكون ذلك تقنياً بعيداً عن التدخل في حرية التعبير وبشرط ان يكون ذلك في سياق واضح

الكلمات المفتاحية:.

خطاب الكراهية السياسية :

يعرف خطاب الكراهية عامة بالآتي :[1]

التعبير عن الكراهية التميزية تجاه مجموعة من الناس على أساس جانب معين من هويتهم . يتضمن ذلك شعور قوي وغير عقلاني بالعداوة تجاه هذه المجموعة على أساس ميزة خاصة معترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان .

وذلك عبارة عن أي شئ من أشكال التعبير عن فكرة أو رأي أمام الجمهور , ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة . هناك مايشبه الإجماع في أن الخطورة تأت من أنه _ أحياناً _ يسعى البعض إلى التحريض على إستعمال العنف ضد هذه المجموعات . ومن ذلك الشتائم المتكررة أو الإفتراء أو الصور النمطية المؤذية التي تؤدي إلى درجة من الحقد المتطرف الذي , بدوره يؤدي إلى تداعيات سلبية , فيشعر من يعاني ذلك بالمهانة في كرامته فيصيبه نوع من الأذى النفسي ويساعد على تعزيز نطاق تهميش الفريق المستهدف إجتماعياً وسياسياً وثقافياً وإقتصادياً . قد يكون هذا التميز وفقاً للعرف أو لون البشرة , أو اليدين أو الإعاقة , أو الحزب السياسي , أو الإنتماء للشعوب الأصلية , أو التشهير بالهجاء والتهكم وازدراء الأديان . إذن لخطاب الكراهية خطورة تستدعي دراسة الأمر ودراسة آفاق تفادي نتائجه السلبية .مشكلة خطاب الكراهية السياسية والإجتماعية والإقتصادية أنه جزء من حرية التعبير المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان . ولكن عندما يصبح خطراً على التجانس الاجتماعي والسياسي باحتمال إنفجار الاوضاع عنفاً في أي وقت , لابد من التدابير التي تحد من خطورة أشكال الكراهية مثل الترويج للكراهية التميزية التي تحرض على استعمال العنف بأشكاله المختلفة . لذلك برز التساؤل الآتي : متى يمكن تقييد الحق في حرية التعبير ؟ يسمح القانون الدولي لحقوق الإنسان أن تقوم الدول منع أي خطاب يحرض على العداوة ويشجع على العنف أو يدعو لارتكاب التطهير العرقي , لكن لأن حرية التعبير أساسية لابد من أن يكون أي قيد يفرض عليها محدداً بشكل واضح _ أي تحديد مايمكن التعبير عنه وما لايمكن . وللتأكد من هذه الدقة في التحديد هنالك ثلاثة معايير . الأول , الفهم العام الصحيح لهذه القيود من الجمهور بحيث يعدلون سلوكهم وفقاً له . أما

[1] https: // challengehate .com,29.5.2022

المعيار الثاني فهو معيار الشرعية لتحقيق حماية حقوق الآخرين من أجل النظام العام , أو الأمن القومي. وأخيراً المعيار الثالث الذي يناط بقدرة الحكومة على تبيان وجود تهديد فعلي قائم على التمييز ضد مجموعة , ثم بيان أن فرض القيود على التعبير هو الطريقة الوحيدة لمنع الخطورة ومآلاتها , وبالتالي , لابد من تحديد المحظورات بوعي وحذر لمقاربة واضحة السياق . المطلوب _ إذن _ المحافظة على توازن دقيق يضمن عدم إستغلال المحظورات وتستخدم لحماية السلطة من الإنتقادات المشروعة .

على هذا المنوال سعت بعض الدول ذات النظام الديمقراطي لتقنين الخطاب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .[1] مثال لذلك إستراليا , وألمانيا , وبلجيكا والدنمارك , ومجلس أوروبا , وفرنسا وكندا, والبرازيل وتشيلي . معظم هؤلاء يعتبرون التحريض على الكراهية جريمة يحاسب عليها القانون . ولكنها جميعاً ركزت على الكراهية الاجتماعية عرقية كانت أو دينية , ولم يكن الأمر متعلقاً بالمنافسة السياسية , إلا لو كان هنالك حزباً يعتمد في نشاطه على العرقية أو الطائفية الدينية كما هو الحال في العالم النامي مثل السودان .

خطاب الكراهية السياسية في السودان :

السودان , كغيره من الدول النامية , يزخر بتعددية مركبة إجتماعياً أولاً ثم سياسياً من بعد ذلك . إجتماعياً تميز بوجود عدد من الطرق الصوفيه والطوائف الافريقية , ووجود عنصر الأعراق كذلك . ولما نشأت الأحزاب السياسية إبان الحركة الوطنية قبيل الاستقلال وجدت نفسها مضطرة للسند الشعبي الإجتماعي عند هذه الجماعات . وبالتالي يقوم خطابها السياسي وهو متأثر إلى حد كبير بالعلاقات التاريخية لهذه المكونات الإجتماعية . فأصبح خطاباً إجتماعياً أولاً ثم سياسياً . وقد ظهر ذلك جلياً عند الاستقلال الذي بدأ معه الصراع على السلطة وكسب المغانم , فتميزت الأجيال المتعلمة داخل كل حزب عن الأجيال التقليدية , ومن ثم بدأ خطاب الكراهية السياسية داخل كل حزب وبين هذه المجموعه من الأحزاب والمجموعه الاخرى . وقد أدى صراع الكراهية هذا إلى فشل التجارب الديمقراطية الثلاث في السودان : 1956- 1965, و1965- 1969 م , و1986 – 1989 . مايلي وقفه عند خطاب الكراهية السياسية هذه في كل مرحلة , وكيف كان سبباً في غياب استدامة الاستقرار السياسي في السودان .[1]

في الديمقراطية الأولى فاز الحزب الوطنب الاتحادي بأغلبية ساحقة لاتهدده أحزاب أحزاب المعارضة مجتمعه . ولكن الخلاف داخل الحزب بين طائفة الختمية والقيادات المتعلمة أدت إلى سقوط الحكومة أربعه مرات وهي صاحبة الأغلبية وبدأ الصراع الداخلي يخرج للعلن بخطاب سياسي حاد أدى إلى شق الحزب إلى إثنين :

الوطني الإتحادي وحزب الشعب الديمقراطي (طائفة الختمية) . نماذج من الخطاب السياسي تشير إلى خطورة الوضع :

شعارات حزب الشعب الديمقراطي :

- يامنكرين فويلكم النار دوام في جسمكم .
- نحن نؤيد حزب السيد (على الميرغني) .
- نوري هول سيدي مسجلة بي حريفاً وبي بركلا .
- ياسيدي الزومة ضايقي _ (استقبلت وفد الوطني الإتحادي بذبح الكلاب وتعليقها في الشارع الرئيسي _ (أزهري ويحيي الفضلي ومبارك زروق)

شعارات الوطني الإتحادي :

- الكهنوت جزاه الموت .
- حررت الناس،الكانوا عبيد ،(والجماهير تردد مع كل مقطع يا اسماعين)
- وهنالك اثنين" عاملين سيدين " باسم الدين والدين مسكين .
- يسقط نواب الإشارة .
- لاديمقراطية مع الطائفية .

هكذا بدأت العلاقة بين قيادات حزب الأغلبية الكاسحة في الديمقراطية الأولى , وأدى ذلك إلى ترسيخ الخلاف الذي فرض حكومة إئتلافية بين طائفتين خصمين , وذلك بدوره أدى إلى إضطراب سياسي مليئ بالمؤامرات

[1] . https // ar.m. Wikipedia .org,29.5.2022

[1] حسن الساعوري , كيف يحكم السودان ؟ . : (الخرطوم : مطبعة العملة , 2012) , ص 133 -1969

السياسية التي قادت إلى الإنقلاب العسكري 1958 بقيادة الفريق ابراهيم عبود .

أما كيف كان الحال في الديمقراطية الثانية (1965 – 1969) , فقد تكرر المشهد : مشهد صراع أنصار الطائفة الدينية وقيادات الأجيال المتعلمة , وصراع الأحزاب الحديثة والأحزاب التقليدية . الصراع الأول كان داخل قيادات حزب الأمة (الحزب الرئيسي في الإئتلاف الحاكم , والصراع الثاني بين الحزب الشيوعي السوداني والأحزاب الحاكمة . أما في حالة حزب الأمة فقد كان رئيس الحزب أحمد محمد محجوب ورئيس الحكومة الإئتلافية مع الإتحادي الديمقراطي , وكان زعيم الطائفة السيد الهادي المهدي الذي لايمارس أي سلطة في الحكومة غير التوجيه . لم يرض ذلك السيد الصادق المهدي (ابن عبدالرحمن المهدي) , فطلب أن يكون هو رئيس الحزب ورئيس الوزراء ولم يقبل طلبه لقلة خبرته في العمل السياسي الحزبي والحكومي معاً .حاول محمد أحمد محجوب تطمينه بأن الفرص أمامه متاحة في المستقبل , ولكن دون جدوى إذ بدأ الصادق يجمع حوله النواب المتعلمين من الحزب وبدأ خطاً سياسياً جديدياً يرفض فيه علاقة طائفة الأنصار بالحزب , بل ذهب إلى المناداة بالغاء الإمامة مرة واحدة _ فكانت الشعارات الآتية :[1]

- لاقداسة في السياسة .
- التحرر من الطائفية .
- فك الارتباط بالطائفية .
- لانصادق إلا الصادق .

عبر تلك الشعارات بدأ يعبئ نواب الحزب البرلمانيين الشباب حتى وصل مرحلة إعلان فك الإرتباط عن طائفة الأنصار , ومن ثم إنشق الحزب إلى حزبين , حزب الأمة جناح الإمام برئاسة محمد أحمد محجوب وحزب الأمة جناح الصادق برئاسة الصادق المهدي . وبذلك دخل السودان في عدم إستقرار سياسي إلى أن جاءت الانتخابات التالية ف ي1968 م .

اختلط جو الصراع الحزبي الطائفي بقضية حل الحزب الشيوعي السوداني بقرار من الجمعية التأسيسية , لم يكن للحزب عدد كبير من النواب تهدد بهم الحكومة , ولكن كان له دور كبير وسط أجهزة الإعلام والنقابات العمالية التي أصبحت _ بقيادته _ هاجساً للحكومة . فكان أن بدأت حملة كبيرة ضد وجود الحزب بحجة أن فكرة الحادي _ فكانت الشعارات التالية : [1]

- لا إلحاد بعد اليوم .
- الدستور الإسلامي هو الحل .
- تسقط أحزاب السفارات .
- لافساد ولا إفساد .

ومن جانبه يرد الحزب الشيوعي بالشعارات الآتية :

- الاخوان يافاشست
- لارجعية بعد اليوم .
- تسقط تسقط الرجعية .
- يسقط أذناب الإستعمار .
- لن يحكمنا البنك الدولي .
- لن تحكمنا المخابرات الأمريكية .
- الرجعية إرهاب إرهاب .

وسط هذه الحملات والخطاب السياسي المحموم من الجانبين قررت الجمعية التأسيسية حل الحزب الشيوعي ومنعه من الوجود ليس النشاط فقط .

فلجأ إلى القضاء الذي أنصفه ولكن رفضت قيادات الحكومة الإئتلافية تساندهم جبهه الميثاق الإسلامي بقيادة د.حسن الترابي الذي قاد الحملة القانونية لشرعية فرار الحل . فاضطربت الأوضاع عامة وإنقسم الرأي العام حول هذا الأمر , ولكن الأغلبية واضحة مع أحزاب الحكومة الإئتلافية الطائفية . فكانت النتيجة أن فكر الحزب الشيوعي باستلام السلطة عبر إنقلاب عسكري بقيادة العقيد جعفر نميري . فدخل السودان في صراع بين الحكومة العسكرية والأحزاب السياسية فكانت المظاهرات , وأخيراً محاولات الغزو العسكري بماليشيات حزبية سودانية بمساندة ليبيا (معمر القذافي) في يوليو 1976م . ولم يستقر الأمر في السودان إلا بمحاولة المصالحة الوطنية مع المعارضة في 1977م . [1]

[1] حسن الساعوري , ديمقراطية السودان إلى أين ؟ الخرطوم : دار الفكر , 1987م , ص 102 .
[1] من معايشة الكاتب للاحداث السياسية في السودان

[1] حسن الساعوري , عسكريون ساسة : نظرية التحول الذاتي للحكم المدني , (الخرطوم :مطبعة العملة) ص 156 – 160 .

أما الديمقراطية الثالثة فلم تنجو _ بدورها _ من مشاكل خطاب الكراهية السياسي . فقد كانت هنالك ثلاث قضايا يثور حولها الجدل إلى سقوط النظام الديمقراطي . تلك هي قوانين الشريعة التي فرضها جعفر نميري في 1983 ,وتمرد جنوب السودان , وغياب التجانس في حكومة الإئتلاف (الأمة والإتحادي) بقيادة الصادق المهدي . كان هناك معسكران حول قضية قوانين الشريعة . الأول الجبهه الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي وأنصار السنة , والمعسكر الثاني يضم أعضاء التجمع الوطني لانقاذ الوطن وعضويته من حزب الأمة والإتحادي الديمقراطي والحزب السيوعي والبعثيين والحركة الشعبية للجنوب . شعارات المتمسكين بقوانين الشريعة تقول :

- لاتبديل لشرع الله .
- لا ولاء لغير الله .
- شريعه شريعه او الموت الإسلام قبل القوت .
- ياشيوعي ياجبان الاسلام في الميدان .
- خيانة خيانة ياطائفية .

فيرد الفريق الآخر بأن في القوانين جوانب تحتاج إل مراجعه مرة , ثم تخالف العلمانية ولابد من الغائها وليس تعديلها مرة أخرى , ويتم تصعيد الشارع بالمظاهرات المختلفة الطلابية والنقابية بقيادة الاسلاميين . (ياحاكمنا الماحساس الجوع كتل الناس ابادة اباده لعرش السادة .... ابادة اباده لعرش السادة) .

ثم يحتدم الصراع بين الفريقين حول قضية تمرد الجنوب . فريق التجمع الوطني يصف حركة التمرد بالثورية ويصف قائدها (قرنق) بالمناضل الثوري , ثم يوقعون معه اتفاق كوكا دام الذي يعترف بالغاء قوانين الشريعة وعلمانية الدولة . فيسود شعار " العار العار تجمع بوب " [1] فيزداد احتدام الصراع في القواعد الشعبية وأجهزة الاعلام التي عكست الأمر كمشاهد درامية : فيها التشهير وفيها الغمز واللمز , وفيها السخرية اللاذعه , وفيها مافيها من صفات . [2]

يواكب إحتدام الصراع هذا وخطاب الكراهية غياب التجانس داخل الإئتلاف الحاكم فيتهمون بعضهم البعض بالفساد المالي والسياسي وتكون لجان تحقيق فيقيل الصادق المهدي رئيس الوزراء حكومته أربعه مرات دون أن يقال هو معها في سابقة لم تشهدها الديمقراطيات العريقة . فاضطرب المشهد السياسي بمذكرة تحذيرية من قيادات الجيش تطالب رئيس الوزراء بابعاد الجبهه الاسلامية القومية من الإئتلاف الجديد الحاكم (حكومة الوقاب الوطني) كانت المذكرة بمثابة التحذير إما الاستجابة وإما الانقلاب العسكري . وكانت النتيجة التي أدت إلى الإنقلاب العسكري بقيادة أخرى , العميد عمر البشير , فانتهى النظام بكيد سياسي بين اليسار في مذكرة قيادات الجيش , والإسلاميين من الضباط الاخرين . [3]

كانت النتيجة المباشرة خطاب الكراهية السياسية عند الأحزاب السودانية ليس فقط الإضطراب السياسي ولكن التماسك الحزبي الضروري لنجاح أي ديمقراطية , إضافة إلى الاستعداد للتعايش الحزبي الذي هو مفتاح العمل الديمقراطي في نظام ليبرالي نيابي , ونمط الصراع الحزبي .

مايلي تحليل لمايؤديه التماسك الحزبي والاستعداد للتعايش الحزبي , وأنماط الصراع الحزبي .

تماسك النظام الحزبي:

نجاح أو فشل النظام التعددي لا يعتمد فقط على عدد الأحزاب السياسية وقوتها النسبية، بل لابد من معرفة أنماط التنافس بينها... لابد من الوقوف على كيف تتنافس... كيف يكون الصراع بينها؟ هناك أنواع مختلفة من أنماط الصراع السياسي، ولكل نمط إيجابياته أو سلبياته على النظام التعددي. وأنماط الصارع السياسي تحددها عوامل أربعة هي: نوع الخطاب السياسي، وأسلوب النشاط العام، وطبيعة السند الشعبي، وطبيعة ودرجة الاختلاف بين الأحزاب السياسية. المقصود بنوع الخطاب السياسي هو القضايا التي تحاول بها الأحزاب تعبئة الجماهير لتكون سنداً لها... أي القضايا التي يمكن عن طريقها أن تستقطب للتصويت لهذا الحزب أو ذاك. وهي الكيفية التي بواسطتها تجد الأحزاب السند الشعبي. هناك خطاب سياسي يقوم على العواطف فقط... خطاب السند الشعبي... خطاب يضرب على الأوتار الحساسة المتعلقة بإحساس الناس وأشواقهم.. خطاب يحرك العاطفة ويزيدها اشتعالاً.. خطاب يقوم على الأوصاف البليغة لتجسيد مشاكل الناس...خطاب يركز تركيزاً شديداً على عظم وجسامة

[1] بوب أحد زعماء التجمع الوطني لانقاذ الوطن .
[2] حسن الساعوري , ديمقراطية السودان الثالثة , ص 173-190

[3] المرجع السابق, ص170 - 172

المعاناة الشعبية، وبالتالي يملأ النفوس ثورة، ذلك خطاب يجعل من وصف المشاكل وتضخيمها غاية، فيحرك الأفراد والجماعات خلفه من غير أن يعير اهتماماً لخيارات الحلول، وفي مقابل هذا الخطاب السياسي، هناك من يخاطب العقول ولا يلجأ إلى دغدغة العواطف والأشواق، وإنما يركز على الحجج المنطقية، فالجماهير عنده لا تحتاج إلى أحد يصف لها ما تعانيه، وقديماً قيل لا يعرف الشوق إلا من يكابده، الجماهير عند هذا الفريق تكتفي فقط بمن يعترف لها بوجود المشاكل أو المعاناة, ومن ثم فإن الأهم عندها السياسات المؤدية إلى الحلول، فالخطاب في هذه الحالة يعتمد أساساً على قوة الحجة والمنطق بأن برنامجك السياسي هو البرنامج الأنسب لحل المشاكل، وبأنك مؤهل تماماً لتحمل المسئولية من حيث الاعتماد على كوادر سياسية ذات علم وخبرة تمكنها من تطبيق البرنامج السياسي وانجازه في الوقت المطلوب.

هناك خطاب سياسي ينطلق من العقائدية والمذهبية، وخطاب مقابل له أساسه التعامل مع الواقع، الخطاب المنطلق من العقائدية أو المذهبية يريد أن يقنع الناس بأن في مذهبه السياسي دواء لكل داء. فهو أولاً، يحاول استقطاب الجماهير لتنضم إلى حزبه، وهو ثانياً يريد الناس من غير عضويته أن يساندوه في الانتخابات. وفي خضم الصراع السياسي وأحواله المتقلبة ينسى السند الشعبي العام ويفضل زيادة العضوية وبالتالي لا يبذل المجهود المطلوب لمواجهة الواقع الماثل. أما النوع الآخر الذي لا ينطلق من مذهبية سياسية فهمه الشاغل التكيف مع ظروف الزمان وظروف المكان. ومن هنا فإن خطابه السياسي يعتمد على التجارب السابقة والمعاصرة فيقدم برنامجاً سياسياً فيه من الواقعية درجة تجعله جاذباً للأفراد يكون هدفه الوصول إلى السلطة بواقعية الذي يعلم بأن السند الجماهيري قد يكون متقلباً حسب الأحوال الظرفية.

وهناك الخطاب السياسي القائم على الشعارات البراقة الفضفاضة في مقابل خطاب البرامج والسياسات. الخطاب الذي أساسه الشعارات معروف أن أصحابه لا يريدون الدخول في تفاصيل التعامل مع المشاكل الحياتية للناس ، فهو خطاب يهدف إلى ربط الجماهير بالحرية مثلاً، أو بالاشتراكية أو بالوحدة فالغاية ليست اقناع الناس بأنك تمتلك علاج مشاكل المجتمع الآنية، ولكن إقناعهم بأن يلتفوا حول الشعار المطروح. فتتم التعبئة الشعبية حول الشعارات لا حول أنجع السبل والوسائل لتجاوز المشاكل المختلفة. وفي مقابل ذلك خطاب الحزب السياسي القائم على البرامج والسياسات. فهذا خطاب سياسي يقدم الدراسات الكاملة لمشاكل الناس ويقترح الحلول الناجعة لها، ومن ثم تكون هذه البرامج السياسية هي وسيلته لتعبئة الجماهير خلفه وتصوت له في الانتخابات. والفرق هنا واضح حزب يخاطب الجماهير بالشعارات وحزب آخر يخاطبها بالبرامج والسياسات.

وقد يتقدم حزب ثالث ويحاول أن يزاوج خطابه السياسي بين الشعارات والسياسات وبالتالي تكون طبيعة ما يقدم مختلفة تماماً، فيصعب على الجماهير التميز بين هذا الحزب أو ذاك، فيختلط الحابل بالنابل، ولا تكون المنافسة المعقولة بين هذه النوعية من الأحزاب.

العامل الثاني في تحديد نمط الصراع السياسي بين الأحزاب هو الأسلوب الذي يتخذه الحزب أثناء النشاط السياسي، وخاصة في علاقة الأحزاب مع بعضها الآخر. هناك أحزاب تعمل باستقلالية تامة عن الأحزاب الأخرى، فهي لا تعرف التنسيق، ولا تعرف التحالف مع حزب آخر لسبب أو لآخر، بينما توجد أحزاب تتقن فن العمل المشترك مع أحزاب أخرى، فالنوع الأول ينزع إلى الفردية في النشاط السياسي العام أثناء الحملات الانتخابية، فتكبله هذه النزعة عن البحث عن حلفاء يمكن التنسيق معهم لتكوين حكومة ائتلافية.

قد تكون الأسباب اختلافات فكرية أو اختلافات في السياسات أو اختلافات في مواقف سياسية سابقة أو قد تكون مراشقات شخصية صنعت حاجزاً يمنع مجرد التفكير في التقارب أو في العمل المشترك بين الطرفين، والنتيجة في مثل هذه الظروف نمو حالة عدم قبول الطرف الآخر، وبالتالي ظهور نزعة غياب الاستعداد للتعايش مع هذا الطرف الآخر. أما النوع الثاني من النشاط الحزبي فيقوم على الاستعداد الكامل للتعاون مع الآخرين على الرغم من الاختلاف في الفكر وفي المواقف السياسية- وأحياناً يكون التعاون كاملاً بي طرفين عندما تقل الاختلافات السياسية بينهما، فيتم التنسيق أثناء الحملات الانتخابية على مستوى النشاط القاعدي من ناحية، ويكتمل مدى التعاون في تكوين حكومة ائتلافية، تلك هي نتيجة القبول بالآخر، وبالتالي نتيجة الاستعداد للتعايش المثمر بين الطرفين، هذه التحالفات قد تكون تحالفات مقفولة لطرفين فقط، وقد تكون تحالفات مفتوحة تقبل المزيد من الأطراف.

بيت القصيد في هاتين الظاهرتين السياسيتين (ظاهرة قبول الاستعداد للتعايش أو رفضه)، يكمن في التوجه العام للنشاط الحزبي: هل تنزع الأحزاب السياسية إلى تضخيم الخلافات بينهما أم تحاول تجاوزها بشتى الوسائل الممكنة؟ بالتأكيد أن الحرص على تجاوز الاختلافات الحزبية يقود إلى ذهنية التعايش ومن ثم التعاون، بينما العكس يؤدي إلى نفسية الفرقة والشتات، ومن ثم النزوع إلى استمرارية الكيد السياسي وعدم الاستعداد للتعايش الذي هو أساس نجاح أي تعددية سياسية.

والعامل الثالث والرابع اللذان يؤثران في أنماط التنافس السياسي بين الأحزاب، هو نوع السند الشعبي لكل حزب، والتجانس في الأنشطة السياسية الحزبية ، طبيعة جماهير الحزب تؤثر في الطريقة التي يتم بها الصراع السياسي، هناك أسس اجتماعية مختلفة تقوم عليها الأحزاب السياسية، هناك أحزاب طبقية تكون جماهيرها من فئة الأثرياء بشتى أنواعهم، وهناك أحزاب تقوم على فئة العمال بمختلف المهن. ثم هناك أحزاب إقليمية، وأحزاب قبلية، وأحزاب طائفية، وأحزاب دينية، وأخيراً هناك الأحزاب العقائدية والأحزاب الغير عقائدية وقد تكون أحزاب جماهيرية أو أحزاب تتصف بالاهتمام بالكوادر السياسية. هذه الأسس الاجتماعية المختلفة التي تقوم عليها الأحزاب تؤثر تأثيراً مباشراً في نمط التنافس الحزبي والصراع السياسي. إذ ينعكس الأساس الاجتماعي أو الفكري في أسلوب النشاط السياسي لكل حزب. فلكل أساس من هذه الأسس زاوية معينة ينطلق منها أثناء الصراع السياسي، وأثناء التعامل مع رصفائه الآخرين، والنتيجة عدم تناسق في الأنشطة السياسية.

عدم التناسق في النشاط الحزبي، نشاط يركز على الإقليمية ونشاط همه العقيدة الدينية ونشاط اهتمامه القبيلة، أو ما يهم الإقليم، أو ما يهم الطائفة، ومع كل هؤلاء قد تجد أحزاباً اهتمامها الإنتماء القومي الواسع، وبالتالي تنشأ الخصومات غير المؤسسة بين الأحزاب، قبيلة ضد قبيلة، إقليم ضد إقليم، وطائفة ضد طائفة، وطبقة اجتماعية ضد أخرى، ثم أخيراً إتباع دين ضد اتباع الدين الآخر، ومن ثم تتغير طبيعة التنافس أو الصراع السياسي فيصبح صراعاً قبلياً، أو إقليمياً، أو دينياً...الخ. ولهذا فإن اختلاف طبيعة الأحزاب السياسية، يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في طبيعة نشاطها السياسي، وذلك بدوره يؤدي إلى الاختلاف في نمط التنافس السياسي المطلوب في أي نظام تعددي[1].

من ما تقدم يمكن القول بأن أنماط المنافسة الحزبية تعتمد على درجة الاختلاف السياسي بين الأحزاب السياسية... إلى أي مدى تقترب، أو تبتعد الأحزب عن بعضها البعض. عوامل الاتفاق وعوامل الاختلاف بين الأحزاب تعطي قاعدتين عامتين لمعرفة مدى تماسك النظام التعددي أو ضعفه، وهما: ضرورة وجود إجماع عام بين الأحزاب مستهدفين الصالح العام الذي يرجح غلبة عناصر الاتفاق على عناصر الاختلاف التي تبدو، بعد ذلك، وكأنها اختلافات مصطنعة، ثم تشير القاعدة الثانية إلى ضرورة وجود درجة إجماع كافية تمكن عدداً من الأحزاب المختلفة للاتفاق على برنامج واحد. إذن يمكننا أن نجمل القول بما يشبه القاعدة الآتية: نجاح التعددية السياسية أو فشلها يعتمد على تماسك وتكامل النظام الحزبي المؤسس على أنماط التنافس السياسي التي تحددها درجة الخصومة السياسية بين الأحزاب، فكلما كانت درجة الخصومة السياسية متدنية، تماسك وتكامل النظام التعددي ثم أثمر. والعكس صحيح عندما ترتفع درجة الخصومة هذه.

خلاصة هذا النقاش أن التعددية السياسية تتطلب نمطاً خاصاً من الصراع السياسي، ذلك هو النظام الحزبي المتماسك، وتماسك النظام الحزبي يعني المرونة الإيجابية في المنافسة الحزبية والتي تقوم على أربعة قواعد:

1- ضرورة وجود خطاب سياسي متجانس مسئول.
2- ضرورة وجود استعداد للتعايش بين الأحزاب السياسية، وبالتالي الميل للتعاون في صياغة برنامج سياسي موحد.
3- ضرورة التمثيل العريض للقواعد الشعبية أي قومية الأحزاب جماهيرياً.
4- ضرورة وجود درجة خصومة متدنية بين الأحزاب.

1 –Huntington, S.P., Political Order In Chanqing Societies, (New Haven: yale University Press, 1978)PP.10-24

بهذه القواعد الأربع نستطيع أن نقيم تماسك نظام التعددية في السودان ولنقف عند الأحزاب السودانية، ما لها وما عليها، في شأن هذه القواعد.

أولاً: الخطاب السياسي للأحزاب السودانية فيه كل ألوان الطيف:

- حزب الأمة القومي يخلط بين خطاب العاطفة الدينية الطائفية (الأنصار) عند غالبية جماهيره وخطاب البرنامج لجماهير العاصمة. والحزب الاتحادي الديمقراطي يخلط بين العاطفة الدينية والطائفية (الختمية) في الأقاليم وخطاب الشعارات في المدن.
- الجبهة الإسلامية القومية خطابها يخلط بين العقائدية الدينية وسط المثقفين والعاطفة الدينية وسط العامة إضافة خطاب البرامج الواقعية.
- الحزب الشيوعي السوداني يعتمد في خطابه السياسي على العقائدية وسط المثقفين، وعلى الشعارات والعاطفة المهنية وبعض من الواقعية وسط العامة.
- الحزب القومي السوداني والتجمع السياسي لجنوب السودان يعتمدان على العاطفة الإقليمية أو العرقية في خطابهما السياسي سواء كان ذلك وسط المثقفين أو العامة.
- حزب البعث العربي الاشتراكي يخلط في خطابه السياسي بين الشعارات في المدن والعاطفة العرقية في غرب السودان حيث توجد الاحتكاكات بين ذوي الأصول العربية والأفارقة.

إذن الخطاب السياسي في السودان زاخر بكل المتناقضات المعروفة في وسائل تعبئة الجماهير: العقايدية، وعاطفة الطائفة الدينية، والعاطفة الدينية العامة، والعاطفة العرقية، والعاطفة الإقليمية، والعاطفة المهنية، والواقعية البرامجية. خطاب من هذا النوع يعبئ الجماهير تعبئة سياسية في كل الاتجاهات. وكثير من هذه الاتجاهات يتعارض مع بعضه الآخر. الطائفة الدينية ضد طائفة دينية أخرى، وعاطفة العقيدة ضدهما معاً، والعقيدة الماركسية ضد الطوائف الدينية، والعرقية ضد عرقية أخرى، والإقليمية ضد إقليمية ثانية أو ثالثة..الخ، والفئوية ضد الرأسمالية . فينقلب الصراع السياسي لا صراع منافسة لاستقطاب أكبر عدد من المؤيدين، ولكن صراع فيه يحتفظ كل حزب بما عنده من عضوية، ولا يأبه لمآلات هذا الصراع[1]. فيفقد النظام الحزبي إيجابيات الخطاب السياسي المتجانس المسئول، إلا وهي العرض الواضح للخيارات الحزبية حتى تستطيع الجماهير أن تميز فتفوز هذا الحزب أو ذاك دون حساسيات.

ثانياً: الأحزاب السودانية والاستعداد للتعايش:

والقاعدة الثانية القاعدة سارية المفعول في تعددية السودان؟

الوقائع تقول غير ذلك عندما نتفحص نشاط الأحزاب السياسية السودانية ونظرتها للاختلافات القائمة بينها.

- حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي ينزعان إلى النشاط المستقل في القواعد الشعبية، خاصة وجماهيرها في مناطق لا ينافسها فيها أحد. وبالتالي لا يحتاجان إلى تحالفات فهذا المستوى. وعلى مستوى القمة يجد كل منهما نفسه مضطراً للتعاون والتنسيق مع الأحزاب الأخرى لتكوين حكومة ائتلافية. وقد كان ذلك في كل الفترات الديمقراطية. ولكن رغم ذلك لم يكن هنالك أي نوع من التجانس، والسبب الواضح هو عدم قبول الطرف الآخر كشريك حقيقي في الحكم. فيكون نتيجة ذلك اتهامات متبادلة في السياسات وفي الأشخاص. ولهذا سقطت الخمسة حكومات الائتلافية بينهما في الديمقراطية الثالثة من غير فقدان الأغلبية في البرلمان[1] .
- الجبهة الإسلامية القومية والحزب الشيوعي يعملان منفردان أحياناً وأحياناً بالتنسيق مع حزبي الأمة والاتحادي في بعض الدوائر التي يخشى فيها من فوز الخصوم. ولا يقبل أحدهما الآخر في أي تحالف أو حكومة ائتلافية. وهناك ظاهرة جدت في الديمقراطية الثالثة إذ كانت الجبهة الإسلامية تسعى سعياً حثيثاً لإقامة تحالف مع الحزبين الكبيرين وتقابل دعوتها بالرفض. وعندما كونت حكومة الوفاق الوطني التي شاركت فيها، سعى

[1] حسن علي الساعوري، المشاركة السياسية في ديمقراطية الأحزاب السودانية، (الخرطوم: السودان الحديث، 1990م) ، فصل مشاركة الأحزاب السياسية.

[1] حسن علي الساعوري، ديمقراطية السودان إلى أين؟ (الخرطوم، 1987م)

آخرون من داخل أحزاب الائتلاف إلى فض هذا الائتلاف. وهي الحركة التي أدت إلى تدخل قيادة الجيش مطالبة بخروج الجبهة الإسلامية من الحكم. وقد تم ذلك بترحاب كبير من الحزب الشيوعي. هذا هو عين عدم قبول الآخر ورفض التعايش معه، وكانت نتيجة ذلك أن سعت الجبهة إلى الإطاحة بالنظام بواسطة انقلاب عسكري في يونيو 1989م[1]. وهي عملية تتطابق تماماً مع ما فعلته الأحزاب الثالثة ضد الحزب الشيوعي في الديمقراطية الثانية التي تحالفوا فيها وطردوا أعضاء الحزب الشيوعي من الجمعية التأسيسية. فما كان من الحزب الشيوعي إلا أن شارك في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام في مايو 1969م[2]. هذه الممارسات تعني ، فيما تعنين أن هذه الأحزاب الرئيسية الأربعة، لم تستطع أن تتعايش التعايش المطلوب لخلق المرونة الضرورية في النظام التعددي السوداني. فقد كان يفترض أن تدرك هذه الأحزاب أن نظام التعددية الحزبية لا يدوم إلا بتجاوز الخلافات وعدم تضخيمها ثم الاعتراف بضرورة التعامل مع الآخر والتحالف معه على القاسم المشترك الأعظم من البرامج المشتركة.

ثورة ديسمبر 2018:

هذا ماكان من أثر خطاب الكراهية السياسية في الفترات التي سبقت الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام الإنقاذ الذي حاول في أواخر عمره أن يعلي من شأن التوافق السياسي عبر الجلسات الحوارية لمؤتمر الحوار الوطني وبوادر التسامح السياسي التي نشأت على أثره , ومن بوادر اقتسام السلطة توافقياً [3]. ولكن يبدو أن ذلك أمراً قد وئد بسقوط النظام , من ما جعل البلاد تدخل في معترك جديد من الكراهية السياسية . فقد تعدى الأمر الأحزاب السياسية ووصل إلى المؤسسات والقبائل والأقاليم والمكونات الإجتماعية . لم يعد الأمر مقصوراً على الأحزاب السياسية , وإنما شمل كل مكونات المجتمع , رسمية كانت تلك المكونات أو شعبية . مايلي عينة من ماظل يدور في السودان من خطاب كراهية سياسية في شكل شعارات أو نداءات. [1]

أولاً العلاقة بين المدنية والعسكرية .

- لاشراكة مع العسكر.
- إجتماع المكون العسكري مع قحت إما " مسحور" أو " مقهور " .
- يسقط يسقط حكم العسكر.
- الجيش جيش السودان مابرهان .
- لاتفاوض ولامساومة مع العسكر.
- كنداكة جا جيش جرى .
- العسكر للثكنات „ العسكر للثكنات .
- قائد الدعم السريع فريق خلا .
- مدنيووو ... مدنيووو ..
- الجيش برّا برّا السوق .
- لن نصمت على مهزلة جديدة برعاية البرهان .
- البرهان يعبث بالنار.
- يابرهان التشبه بالرجال فلاح .
- عصابة البرهان لاتمثل المؤسسة العسكرية .

ثانياً التراشقات بين الأحزاب السياسية .

- الحرامية حرامية المؤتمر الوطني .
- الشراكة للجيع الا المؤتمر الوطني .
- ياهو .. ياهو كوز مندس .
- أي كوز ندوسو دوس .
- الكوز الني .
- الشيوعيين الأبالسة الملحدين .
- الدين خط أحمر.
- لن تحكمنا الرباعية .
- لا لا لموظفي السفارات .

[1] محمد سعيد محمد الحسن، قصر الحكم وصراع السلطة، الخرطوم ، طبعة أولى، ص 127– 132.
– فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، نحروه أم انتحر، (بيروت: 2 مطبعة النصر، 1972م) ، ص 10 – 121.

[3] حسن الساعوري , السودان ودوامة غالب مغلوب : تحديات الاستقرار السياسي : 1986 -2018 , (الخرطوم : مطابع العملة ,2018م) ص264-286

[1] الباحث شاهد عيان للساحة السياسية منذ بداية ثورة ديسمبر حتى تاريخه .. هذا جزء من رصيد لما يدور في الاعلام السوداني رسمياًوشعبياً في التواصل الإجتماعي .

- لن تحكمنا عصابة أربعة طويلة .
- لا لا لموظفي المنظمات الدولية .
- التمكين ياحرامية .
- الدولة العميقة .. عودة الفلول .
- التمكين تمكين جديد .
- المؤتمر الوطني يفتح فراش بكا .
- فساد التمكين الجديد .
- لا لا للمثلية وقوم لوط .
- قحت .. إنقسام ديداني .
- قحت فتيات الليل السياسي .
- لامصالحة مع الإسلاميين .
- نحن .. نحن .. في الميدان .
- الفلول تجار الدين .
- تاني مابنتغشى باسم الدين .
- الفقر الفقر ياقحاطة .
- وثيقة المحامين الدستورية لقيط.
- ملعون يا ملعون ... نحن قطعنا رأس غردون
- قوة وطنية مردوفة في حمار قحت

ثالثاً التراشقات بين المكونات الإجتماعية

- قبيلتنا .. نحن أسياد البلد .
- إما نحن وإما حق تقرير المصير .
- حقوقنا وإلا نقفل الطريق القاري .
- حقوقنا وإلا قفل الميناء .
- إلا " فلان " خط أحمر .
- حقوقنا وإلا نقفل خط أنابيب البترول .
- هوي يا إنت ياعب .

رابعاً شعارات المظاهرات :

- مدنيووو....
- لاشراكة مع العسكر .
- لا انتخابات مع الحرابة القبلية .
- العصيان المدني .. هو الحل .
- لاصلح مع الإسلاميين .
- الثورة تتجدد .
- الشارع وحده يهزم الإنقلابيين .
- الثورة مستمرة . والردة مستحيلة .
- العسكر للثكنات والاحزاب للانتخابات .

خامساً خطاب الكفاح المسلح :

- إتفاقية جوبا خط أحمر .
- لاتجبرونا للتمرد في العاصمة .
- سلام جوبا فوق الدستور .
- الشعب السوداني يتحمل نفقات اتفاقية جوبا .
- الدمج في الجيش يشمل جميع حاملي السلاح .
- الإتفاقية والا العودة للتمرد .

سادساً نذر الحرب الأهلية :

- غياب الأمن الإجتماعي .
- الانفلات الأمني في المدن .
- النهب المسلح والتهديد بالتصفية الجسدية .
- إنتشار السلاح إقليمياً والمطالبة الجماهيرية في الشمال بذلك .
- محاولات دخول السلاح للعاصمة .
- الحرب القبلية الممتدة من مدينة إلى أخرى .
- القاعدة تدعو خلاياها في السودان لبدء العمليات ضد الكفرة والحكومة المرتدة.
- خرق وقف إطلاق النار في جنوب كردفان .
- تمرد الحركة الشعبية جنوب كردفان يتدخل في صراع النوبة والمسيرية .
- إعلان الطوارئ في جنوب النيل الأزرق لشهر .
- الهجوم المتكرر لعصابات نهب مسلح في دافور .
- نهب مسلح في داخل العاصمة .

إذن , لقد عمت خطابات الكرهية السياسية كل فئات المجتمع وليس الأحزاب السياسية فقط .

خطاب الكراهية الإجتماعي بنعكس على الأوضاع السياسية , وينعكس على المؤسسات القومية كالقوات النظامية . من أخطر نتائج خطاب الكراهية التعبئة الشعبية التي تنقلب إلى مايشبه التحريض للجوء للعنف والعنف المضاد . عندما تكون هذه التعبئة على جميع المستويات السياسية والإجتماعية والرسمية , تكون القواعد الشعبية كلها معرضة للتحريض ضد الآخر . التحريض ضد الآخر , يعني – فيما يعني – عدم الإستعدد للتعايش المشترك بين أفراد المجتمع المشتركين في مواطنة واحدة . فتتحول المواطنة المشتركة إلى عداوة مشتركة ... أنت عدوي وأنا عدوك في كل المجالات وفي كل المستويات . فيعيش الناس عيشة تربص ضد بعضها الآخر . والتربص المدفوع بتعبئة كراهية يقفل الباب نهائياً أمام حياة سياسية مستقرة مثمرة . هذا حال قد يقود في معظم الحالات إلى حرب أهلية لاتبقي ولاتذر. نذر الحرب الأهلية تزداد يوماً بعد يوم في السودان . بالضرورة , إذن , تغيب الحياة السياسية التي يتساوى فيها الجميع لخدمة وتطور البلاد عبر تداول سلمي للسلطة يترسخ تجربة من بعد تجربة حتى يصبح أعرافاً تتربى عليها الأجيال الصاعدة والتالية . بالتالي يصبح المجتمع مجتمعاً ديمقراطياً تنمو فيه عمليات المجتمع المدني المثمرة المؤدية إلى إنسياب عمليات تداول السلطة سلمياً , ذلك هو الهدف المعلن لكل القوى السياسية في السودان , ولكن (للأسف الشديد) فإن سلوك الجميع يتطابق مع خطاب الكراهية السياسي , الذي يشارك فيه الجميع . إن كان الإجماع حول هدف الانتقال إلى نظام ديمقراطي في السودان , فإن أبجديات تحقيقه الإستقرار الإجتماعي والسياسي والإقتصادي . ذلك عسير التحقيق مع خطاب الكراهية والتعبئة الشعبية العدائية . إذن , يصبح من واجب القوى السياسية – جميعها – التفكير في إيقاف آليات هذه التعبئة عبر الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب ... رسمياً كان أو شعبياً , أو حتى عبر التواصل الإجتماعي الالكتروني , أو التفكير في الوسائل المجربة عالمياً .

ماتقدم يشير إلى أن لخطاب الكراهية دور كبير في السياسة السودانية , وأنه بذلك قاد إلى إضطراب في السياسة السودانية , وأنه بذلك قاد إلى إضطراب سياسي عام في التجارب الثلاث الديمقراطية . لذلك أصبح من الضروري تقنين النشاط السياسي الحزبي مادام أن هنالك دولاً دخلت في هذه التجرة وأدخلت في قانونها الجنائي كل مايمت إلى خطاب الكراهية . صحيح أن هذه الدول حرصت على أن تحدد تحديدا قاطعاً متى ينحرف الخطاب السياسي ويصبح خطاب كراهية . بالتالي أن على القوى السياسية الفاعلة في السودان دراسة الأمر دراسة متأنية بكل الاحتياطات اللازمة عند تجريم خطاب الكراهية السياسية , لابد من التوافق التام على مثل هذا القانون .

قائمة المراجع :

1. حسن الساعوري , كيف يحكم السودان ؟ : (الخرطوم : مطبعة العملة , 2012)
2. حسن الساعوري , ديمقراطية السودان إلى أين ؟ الخرطوم : دار الفكر , 1987م .
3. حسن الساعوري , عسكريون ساسة : نظرية التحول الذاتي للحكم المدني ,(الخرطوم :مطبعة العملة)
4. حسن الساعوري , ديمقراطية السودان الثالثة , ص 173-190
5. حسن علي الساعوري، المشاركة السياسية في ديمقراطية الأحزاب السودانية، (الخرطوم: السودان الحديث، 1990م) ، فصل مشاركة الأحزاب السياسية.
6. حسن علي الساعوري، ديمقراطية السودان إلى أين؟ (الخرطوم، 1987م).
7. حسن الساعوري , السودان ودوامة غالب مغلوب : تحديات الاستقرار السياسي 1986-2018 , (الخرطوم : مطابع السودان للعملة , 2018) .
8. محمد سعيد محمد الحسن، قصر الحكم وصراع السلطة، الخرطوم ، طبعة أولى.
9. فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، نحروه أم انتحر، (بيروت: مطبعة النصر، 1972م) .
10. Huntington, S.P., Political Orde In Chanqing Societies, (New Haven: yale University Press, 1978)PP.10-24
11. https: // challengehate .com,29.5.2022
12. https // ar.m. Wikipedia .org,29.5.2022